من جملة 650 مليار دولار هي الأكبر تاريخيا

32.2 مليار دولار حصة الدول العربية من مليارات صندوق النقد الدولي الجديدة

السعودية الأكبر في ملكية حقوق السحب الخاصة تليها الإمارات ثم مصر والجزائر والكويت التي تبلغ حصتها التصويتية 0.41 ٪

مخصصات التوزيع العام لهذه الحقوق تقسم على البلدان الأعضاء بنفس النسبة المئوية لحصص عضويتها في الصندوق

تظهر بيانات صندوق النقد الدولي أن الدول العربية الأعضاء في المؤسسة الدولية تبلغ حصتهم نحو 5.72%، وبالتالي فإن ما سيحصلون عليه نتيجة هذه الحصة يقدر بنحو 32.2 مليار دولار في صورة حقوق سحب خاصة يبلغ عددها 22.7 مليار وحدة حقوق سحب، وفقا لحسابات أجرتها "العربية. نت".

وبدأ أمس صندوق النقد الدولي، للمرة الرابعة في تاريخه توزيع حقوق سحب خاصة على أعضائه، وتبلغ هذه المرة 650 مليار دولار ما يعادل 456 مليار وحدة، وهي الأكبر تاريخيا، على أعضائه البالغ عددهم 190 عضوا، في صورة حقوق السحب الخاصة، والتي وافق على تخصيصها مطلع الشهر الجاري.

وتقسم مخصصات التوزيع العام لحقوق السحب الخاصة على البلدان الأعضاء في الصندوق بنفس النسبة المئوية لحصص عضويتها في الصندوق.

وتعد المملكة العربية السعودية أكبر دولة عربية تحصل على حقوق سحب خاصة بـ 9577.5 مليون وحدة سحب خاصة، وتبلغ حصتها التصويتية 2.1%.

وفي المرتبة الثانية تأتي الإمارات بـ 2125.2 مليون وحدة سحب، وحصتها التصويتية 0.49%، ثم مصر بالمرتبة الثالثة بـ 1952.5 وحصتها التصويتية، 0.43%.

وتأتي الجزائر في المرتبة الرابعة، بعدد 1853.2 مليون حقوق سحب خاصة، بحصة تصويتيه 0.41%، ثم الكويت بـ1853.2 مليون وحدة سحب خاصة بحصة تصويتية تبلغ 0.41%.

وحقوق السحب الخاصة هو أصل احتياطي دولي مدر للفائدة أنشأه الصندوق في عام 1969 كعنصر مكمل للأصول الاحتياطية الأخرى للبلدان الأعضاء.وترتكز قيمة حق السحب الخاص على سلة عملات دولية تتألف من الدولار الأميركي والين الياباني واليورو والجنيه الإسترليني واليوان الصيني. وحق السحب الخاص ليس عملة ولا مطالبة على الصندوق، لكنه مطالبة محتملة على عملات البلدان الأعضاء القابلة للاستخدام الحر. ولا توزع مخصصات حقوق السحب الخاصة إلا على البلدان الأعضاء التي تختار المشاركة في إدارة حقوق السحب الخاصة. وكل أعضاء الصندوق مشاركون حاليا فيها.

الدولة	حصة الدولة في الصندوق	الحصة من وحدات السحب الخاصة الجديدة (بالمليون)	القيمة (بالمليون دولار)
السعودية	2.10%	9,577.50	13590.4725
الإمارات	0.49%	2,215.20	3143.3688
مصر	0.43%	1,952.50	2770.5975
الجزائر	0.41%	1.8696	2.6529624
الكويت	0.41%	1,853.20	2629.6908
العراق	0.35%	1.596	2.264724
ليبيا	0.33%	1,507.80	2139.5682
المغرب	0.19%	857.2	1216.3668
قطر	0.15%	704.6	999.8274
لبنان	0.13%	607.2	861.6168
السودان	0.13%	604	857.076
تونس	0.11%	522.5	741.4275
سلطنة عمان	0.11%	521.8	740.4342
اليمن	0.10%	466.8	662.3892
البحرين	0.08%	378.6	537.2334
الأردن	0.07%	328.8	466.5672
سوريا	0.06%	281.4	399.3066
الصومال	0.03%	156.6	222.2154
موريتانيا	0.03%	123.4	175.1046
جيبوتي	0.01%	30.5	43.2795
الإجمالي	5.72%	22,693.07	32201.46009

جدول يظهر توزيع حصص الدول العربية من مليارات صندوق النقد الدولي الجديدة

لبنان : دهم مستودعات محتكري الأدوية وصدور جدول بأسعار المحروقات

كثف وزير الصحة العامة في حكومة تصريف الأعمال في لبنان حمد حسن مداهماته بمؤازرة القوى الأمنية لمخازن محتكري الأدوية المدعومة، وحوّل بعضهم إلى القضاء، فيما صدر، أمس الثلاثاء، جدول جديد بأسعار المحروقات على أمل فتح المحطات أبوابها.

الوزير حسن استكمل أمس، حملة دهم كان قد باشرها أمس الأول، وكشف ليلا عن مستودع للأدوية في تول (النبطية)، حيث عثر على كميات كبيرة من الأدوية المخزنة، من بينها أصناف عديدة ارتفع سعرها بعد تقليص الدعم، رغم أن المستودع اشتراها في وقت سابق على أساس سعر الدولار المدعوم بسعر صرف 1500 ليرة للدولار، إضافة إلى كميات أخرى من أدوية الأمراض المستعصية والمزمنة.

وأسف الوزير حسن لما وصفه "عقلا مافيويا إجراميا يتحكم بالمحتكرين والانتهازيين"، مؤكدا أن "ما يتم العثور عليه في مستودعات الأدوية المحتكرة هو صيد ثمين وفضيحة مدوية، خصوصا أن الأماكن التي يتم كشفها غير مجهزة بظروف التخزين الفضلى لحفظ فاعلية الأدوية".

وتمنى أن تكون حملات الدهم التي قام بها، والتي شملت في الساعات الأخيرة مستودعات في جدرا والعاقبية وتول، "درسا وعبرة لكل من تسول له نفسه الارتكاب"، وأعلن "مصادرة الأدوية بإشارة من القضاء لتوزيعها بشكل عادل".

وكشف عن توقيف محتكرين اثنين، مشددا على "وجوب توقيف كل المرتكبين وفتح مؤسساتهم للبيع لعموم الناس"، كما تمنى على "المواطنين عدم التردد والإفادة عن أي شقة سكنية أو مخزن غير شرعي للدواء ليصار إلى دهمه وإجراء المقتضى".

وغرد الوزير حسن، الثلاثاء، معلنا توقيف أصحاب مستودع "بي. إس.دي" PSD ومصادرة الأدوية لصالح وزارة الصحة، لتوزع مجانا على المرضى، وإلزام مستودع "نيوفارم" في بلدة العقيبة ببيع مخزونه المدعوم للعموم، وإلزام "بيكوميد أند بيلافارم" Picomed Be–lapharm و"فارمانيت" Pharmanet في بلدة جدرا ببيع المخزون المدعوم للصيدليات وتحويل المعنيين للقضاء المختص، شاكرا المؤازرين، قضاء وأجهزة.

كما غرد حسن موجها كلامه إلى أصحاب المستودعات العامة الذين يهرّبون الآن الأدوية إلى أماكن معلومة لدى الأجهزة، ناصحا إياهم بصرف الدواء للصيدليات، حيث إن نظام التتبع الإلكتروني يعمل جيداً وبدقة متناهية.

وقال: "ستكونون مجبورين على إبراز فواتير الصرف وفق الأصول، وستعرضون أنفسكم لما لقاه المرتكبون ليل أمس (الإثنين)، والمواطن شريك في المراقبة والمحاسبة".

وفضحت بعض التغريدات ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى أسماء المحتكرين وبعض المناقشات مع الوزير أثناء المداهمة.

على صعيد حياتي آخر، صدر أمس جدول أسعار المحروقات وفق آلية الدعم الجديدة المقرة على أساس سعر صرف الدولار 8000 ليرة، وأصبحت الأسعار على الشكل الآتي: صفيحة (20 لترا) بنزين 98 أوكتان 132400 ليرة، بنزين 95 أوكتان 128200 ليرة، ديزل أويل 98800 ليرة، وقارورة الغاز 90600 ليرة.

يُشار إلى أن سعر صرف الدولار في السوق السوداء متداول اليوم بهامش بين 19025 ليرة للشراء و19075 ليرة للمبيع.

وسبق ذلك يوم الأحد صدور الجدول الأول على سعر الصرف المذكور، وتضمن زيادة سعر البنزين الخالي من الرصاص 98 أوكتان من 79700 ليرة إلى 133200 ليرة، أي بزيادة 67.13 %، والبنزين الخالي من الرصاص 95 أوكتان من 77500 ليرة إلى 129000 ليرة، أي بزيادة 66.45 %، والديزل أويل (المازوت) للمركبات الآلية من 58500 ليرة إلى 101500 ليرة، بزيادة 73.5 %.

أما قارورة الغاز المنزلي (10 كيلوغرامات) فقد زيد سعرها إلى 90400 ليرة، على أن تظل أسعار بقية المشتقات النفطية سارية استنادا إلى جدول تركيب الأسعار الصادر بتاريخ 11 أغسطس/ آب الحالي. وبذلك ارتفع سعر القارورة من 64000 ليرة إلى 90400 ليرة، أي بزيادة 58.6 %.

الوزير حمد حسن أثناء دهم أحد المستودعات الاحتكارية

المؤسسات الدولية المانحة تشترط الاستقرار السياسي وتوافقا بين جميع الأطراف لتقديم قروضها إليها

تونس تحت ضغوط اقتصادية متصاعدة رغم «روشتة» سعيّد

الضبابية لا تزال مسيطرة على الوضع الاقتصادي في تونس

تونس – "وكالات" : بعد نحو شهر من قرارات الرئيس التونسي قيس سعيّد، المتعلقة بتجميد عمل البرلمان وإعفاء رئيس الحكومة من مهامه، ورغم التطمينات المتكررة بأن الوضع تحت السيطرة، فإن الضبابية لا تزال مسيطرة على الوضع الاقتصادي.

ويسعى الرئيس التونسي إلى بعث رسائل طمأنة في الداخل والخارج، من خلال تأكيده أن قرارته صائبة وأن "هناك جائحة سياسية في تونس ولا بد من وضع حد لها".

أمام هشاشة الوضع السياسي في تونس، فإن المفاوضات التي انطلقت مع صندوق النقد الدولي منتصف مايو الماضي، بهدف التوصل إلى اتفاق جديد قيمته 4 مليارات دولار، توقفت نتيجة عدم الوضوح السياسي والاقتصادي.

ويشترط صندوق النقد توفر الاستقرار السياسي وتوافقا بين جميع الأطراف السياسية والمنظمات الوطنية، إلى جانب الالتزام بتنفيذ جملة من الإصلاحات المتأخرة.

وأكدت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني، في بيان لها عقب قرارات سعيّد، أنه أمام هذه الوضعية السياسية الآن، فإنه من الصعب التوصل إلى اتفاق مع الصندوق، محذرة من خفض تصنيف تونس مجددا بعد الخفض الأخير لتصنيفها السيادي إلى "B–"، والذي يعني أن هناك احتمالية لعدم سداد الالتزامات ومخاطرة عالية.

وحسب "فيتش"، فإن قرارات الرئيس التونسي ستقلّل من استعداد الشركاء الغربيين لدعم بلاده، كما أن فشل التفاوض مع صندوق النقد الدولي سيؤدي إلى استمرار الاعتماد الشديد على التمويل المحلي، وسيزيد من الضغوط على السيولة.

وتفاقمت الضغوط المالية الداخلية والخارجية مع تسديد تونس ديونا بأكثر من مليار دولار في يوليو/تموز الماضي، وسط توقعات باحتمالية طبع نقد محلي لسداد ديون للدائنين داخل البلاد.

وساهم تسديد الديون في تراجع احتياطي تونس من النقد الأجنبي، حتى 10 أغسطس/آب الجاري، بمقدار 1.945 مليار دينار (694.6 مليون دولار) أو بنسبة 9%.

وبلغ احتياطي العملة الأجنبية 19.731 مليار دينار (7 مليارات دولار) حتى 10 أغسطس/آب، تغطي واردات البلاد لمدة 123 يوما، انخفاضا من 21.676 مليار (7.741 مليارات دولار) قبل عام. كما انخفضت عائدات السياحة إلى 1.317 مليار دينار (470.3 مليون دولار)، بتراجع بلغت نسبته 71.9% عن الفترة المناظرة من العام الماضي، نتيجة تفشي جائحة كورونا.

وانكمش الناتج المحلي الإجمالي لتونس، خلال الربع الثاني من 2021، بنسبة 2% على أساس فصلي، مقارنة مع انكماش بنسبة 1.7% في الربع الأول لنفس العام.

وشهدت نسبة البطالة شبه استقرار في الربع الثاني من 2021 عند مستوى 17.9% مقارنة مع 17.8 بالمئة في الربع الأول من نفس العام.

وتشير تقديرات رسمية إلى ارتفاع المديونية العامة خلال العام الجاري إلى قرب 35 مليار دولار، وهي تشكل أكثر من 85% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2021، مقارنة مع قرابة 30 ملياراً بنهاية 2020.

وتونس بحاجة إلى تعبئة قروض إضافية بقيمة 18.7 مليار دينار (6.85 مليارات دولار)، وقد بلغت مستحقات الدين العمومي 16.3 مليار دينار (6 مليارات دولار) خلال 2021 وحده، لتمويل عجز ميزانيتها وسداد المزيد من الديون المستحقة.

وبحسب بيانات مؤسسة "تريد ويب" المتتبعة للسندات الدولية السيادية والخاصة، تراجع إصدار السندات المقومة بالدولار الأميركي استحقاق 2025 بمقدار 2.61 سنتا إلى 86.004 سنتا للدولار الواحد، وهو أدنى مستوى منذ الربع الأول 2021.ويعني ذلك أن إقدام تونس على طرح أية سندات في الوقت الحالي يؤشر إلى تقديم أسعار فائدة مرتفعة أعلى من السعر المرجعي، نظرا للمخاطر السياسية التي تشهدها البلاد.

ويرى محللون أن هناك مخاوف من عدم تأمين الأجور، إذا لم يتم التسريع في اختيار رئيس حكومة جديد ووضع "خريطة طريق" اقتصادية واضحة تساعد على حلحلة الأزمة التي تمر بها البلاد.

وخلال الأيام الماضية، أعلن سعيّد محاربته للفساد، داعيا كل من لديه شبهات فساد وقضايا لدى المحاكم إلى تسوية وضعياتهم القانونية أمام القضاء والدولة في إطار ما أسماه بـ"الصلح الجزائي". ويعني ذلك القرارات التي تم اتخاذها بتحجير السفر على عدد من المسؤولين ووضع آخرين تحت الإقامة الجبرية.

كما دعا سعيّد، في أكثر من مرة، إلى خفض أسعار المواد الأساسية التي شهدت ارتفاعا ملحوظا في الأشهر الأخيرة. وأكد ضرورة التصدّي لكل مظاهر المضاربة واحتكار المواد والسلع وفرض احترام الأسعار، مؤكدا أنه "لا تسامح مع كل من يحاول التحكم في قوت التونسيين".

كل هذه المعطيات تعكس مدى هشاشة الوضع الاقتصادي الذي تمر به تونس، في ظل عدم استقرار سياسي تواصل منذ أكثر من 10 سنوات، والذي انعكس سلبا على كل المؤشرات الاقتصادية، وأهمها الاستثمار ومناخ الأعمال.

وتراجعت الاستثمارات الخارجية الواردة إلى تونس بنسبة 7.4% في الأشهر الستة الأولى من 2021، مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2020. ويتوقع أن تتسارع وتيرة التراجع في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ما تبقى من 2021، بسبب تراجع الاستقرار الذي تعيشه تونس.

ارتفعت 2 % مع تحسن توقعات الطلب إثر زيادة محتملة لمعدلات التطعيم في الولايات المتحدة

أسعار النفط تواصل الصعود القوي وتعزز آمال المستثمرين

لندن – "رويترز" : ارتفعت أسعار النفط أمس الثلاثاء، بعدما منحت إدارة الأغذية والعقاقير الأميركية موافقتها الكاملة على استخدام لقاح فايزر/بيونتيك المضاد لكوفيد19–، مما عزز آمال المستثمرين بطلب أعلى على الوقود إثر زيادة محتملة لمعدلات التطعيم في الولايات المتحدة.

وزادت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 1.60 دولار، أو ما يعادل 2.3%، إلى 70.37 دولار للبرميل بحلول الساعة 1400 بتوقيت غرينتش.

وصعدت عقود خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط 1.49 دولار، أو ما يوازي 2.2%، إلى 67.11 دولار للبرميل.

وقفز الخامان القياسيان أكثر من 5% أمس، بدعم من هبوط الدولار بعدما مُني بأكبر خسارة أسبوعية فيما يزيد عن 9 أشهر في الأسبوع الماضي.

وأصدرت إدارة الأغذية والعقاقير الأميركية، التي منحت اللقاح موافقة للاستخدام الطارئ في ديسمبر كانون الأول، موافقتها الكاملة على تطعيم من يبلغون من العمر 16 عاما أو أكثر باللقاح الذي يؤخذ على جرعتين.

كما عززت الأسعار ترجيح استطلاع مبدئي لرويترز قبل صدور بيانات عن القطاع، هبوط مخزونات الخام والبنزين في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي بينما يتوقع أن تكون مخزونات نواتج التقطير قد ارتفعت.

وانتعش استهلاك شركات التكرير الهندية من الخام في يوليو/تموز لأعلى مستوى في ثلاثة أشهر مع تعافي الطلب على الوقود مما دعم الأسعار.

أسعار النفط واصلت ارتفاعها أمس الثلاثاء